مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

القطاع المصرفي في لبنان ما بين التحديات القائمة والمشاريع المستقبلية

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

برنامج اقتصاد وناس - إذاعة البلد

٢١ تموز ٢٠١٥ – بيروت

قائمة الأسئلة

I. الوضع الإقتصادي عموماً والإجتماعي خصوصاً في لبنان. ٢
II. الإنعكاسات السلبية للوضع الأمني والفراغ الدستوري في الدولة اللبنانية..... ٣
III. الواقع الذي يمر به القطاع المصرفي، ما بين التحديات القائمة والأهداف والمشاريع المستقبلية..... ٥
IV. مناقشة أهمية التحويلات المالية الآتية من الخارج وتحديداً من المغتربين اللبنانيين بالأرقام..... ٦
V. الليرة اللبنانية... هل هي بخير؟ ٨
VI. التقلبات الحادة التي تشهدها العملات العالمية (اليورو, الروبيل الروسي...) وعلاقة لبنان بهذه التقلبات.... ٨

I. الوضع الإقتصادي عموماً والإجتماعي خصوصاً في لبنان.

يعاني مشهد الأمن الإجتماعي-الإقتصادي في لبنان من جملة تحديات استراتيجية، بدءاً من عبء الدين العام، مروراً بعجز الموازنة وانخفاض نسبة النمو والبطالة والفساد الإداري والخلل في العمل المؤسساتي والعمالة غير المنظمة والإقصاء المالي، وصولاً إلى انعدام الاستقرار الأمني. إن التطور الذي طرأ على آليات عمل مصرف لبنان ومداها يجعله بالضرورة معنياً مباشرةً بجزءٍ كبيرٍ من هذه التحديات، لا سيما تمويل عجز الموازنة والنمو والبطالة والإقصاء المالي.

من ناحية العمالة، شهد لبنان بطئاً في نموّها (١,١ في المئة) على الرغم من النمو السريع نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٧ (٣,٧ في المئة)، والذي بلغ متوسط ٨ في المئة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠. وهذا يدل على ضعف المرونة في نمو العمالة (٠,٢ في المئة فقط)، وهو أقل بكثير من مرونة نمو العمالة في بلدان عربية أخرى. وتنتمي الغالبية العظمى من الوظائف لمجال الخدمات المنخفضة الانتاجية، مثل قطاعات التجارة والبناء، في حين تتجه العمالة بعيداً عن الزراعة، والصناعة، والقطاعات ذات الإنتاجية العاملية.

بناءً على ذلك، يعاني سوق العمل في لبنان من ارتفاع معدلات البطالة، التي سجّلت ١١ في المئة في عام ٢٠١٠، وتمتدّ غالباً مدةً طويلة. إن هذه المعدلات ترتفع بشكل خاص في أوساط النساء (١٨ في المئة) والشباب (٣٤ في المئة). وتكمن المفارقة في أن معدلات البطالة ترتفع مع ارتفاع معدلات التعليم، حيث أنّ نحو ١٤ في المئة من خريجي الجامعات و١٥ في المئة من ذوي التعليم الثانوي عاطلون عن العمل، مقارنةً بـ١٠ في المئة غير المتعلّمين و٧ في المئة فقط من ذوي التعليم الابتدائي.

بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة، يتّصف سوق العمل اللبناني بارتفاع نسبة العمالة غير الرسمية، التي تصل إلى ١٩ في المئة من العمال الذين يفتقرون إلى التأمين الإجتماعي وحماية قوانين العمل. كما يزاول ٣٦ في المئة من العمالة العمل الحر، فيما يعاني غالبيتهم من تدنّي المهارات وانخفاض الإنتاجية ومحدودية توفّر التأمين الرسمي.

أما الدين العام، فيبلغ حالياً حوالي ٦٦ مليار دولار، وبذلك يكون الارتفاع السنوي للدين هذا العام حوالي ٥ في المئة، فيما بلغ ارتفاعه عام ٢٠١٣ أكثر من ١٠ في المئة، مع نسب نمو في الناتج المحلي الإجمالي لا تزيد عن ٢ في المئة. إن نسبة الدين العام الى الناتج المحلي في العام ٢٠٠٦ تخطّت الـ١٨٠ في المئة نتيجة الأوضاع الأمنية الصعبة، لكنها تراجعت الى ١٣٣ في المئة في العام ٢٠١١ مع تحسن الأوضاع وارتفاع نسب النمو الإقتصادي. أما اليوم، وتحت وطأة الأزمة والنزوح السوري والضغط على الإقتصاد وميزانية الدولة، فقد وصلت هذه النسبة الى

أكثر من ١٤٠ في المئة. ومن المتوقّع أن يرتفع الدين العام في العام ٢٠١٥ بنحو أربعة مليارات دولار.

وبالنظر إلى حجم الكتلة النقدية في لبنان، فإن لبنان قادر على استيعاب الضغط الناتج عن حجم هذا الدين. لكن عنصر الضعف يكمن في العجز السنوي المتجدد والمتنامي باطراد من سنة إلى سنة. لذلك فإن أي مقاربة لضبط تنامي الدين العام يجب أن تبدأ بالسيطرة على العجز السنوي في الموازنة وخفض نسبة الدين الى الناتج المحلي، وذلك عن طريق الإسراع في تطبيق الإصلاحات الحكومية الأساسية والإفادة من السيولة المتوفرة في السوق لتمويل مشاريع اقتصادية كبرى خصوصا في مجال الطاقة والمياه والبيئة

في ضوء هذه التحديات، أثبت مصرف لبنان امتلاكه للرؤية والمثابرة بالرغم من الظروف الصعبة التي تواجه الوطن. وهذا نابع من قناعة جذرية أن الأزمات تشكّل المناسبات الأكثر أهمية لإطلاق المبادرات، ويمكن حتى أن تكون فرصاً لإنجازات مستقبلية. لقد بُنيت هذه الرؤية على أساس العلاقة التكاملية بين النمو الإقتصادي والتنمية من جهة، والاستقرار والأمن المجتمعي من جهة أخرى. وقد أثبتت عناصر هذا النهج يوماً بعد آخر جدواها وفعاليتها ونجاحها، بحيث أضحت نموذجاً يُحتذى به في المصارف المركزية العالمية.

II. الإنعكاسات السلبية للوضع الأمني والفراغ الدستوري في الدولة اللبنانية.

لا شك أن الأوضاع الأمنية المتردية المرتبطة بتداعيات الحرب في سوريا وما يصاحبها من تدفق للاجئين بالإضافة إلى الشغور والتعطيل اللذين تعاني منهما المؤسسات الدستورية اللبنانية تشكّل عوامل ضاغطة على الإقتصاد اللبناني ذات الإمكانيات المتواضعة. إذ تتلخّص الانعكاسات السلبية لهذه العوامل، بغياب المساعدات الخارجية المطلوبة، في زيادة العجز في المالية العامة وتردّي الخدمات العامة وتفاقم الأزمات المعيشية وضعف الطلب الداخلي والخارجي. كما تؤثر سلباً على آليات لسياسة النقدية، وبشكل خاص عامل الثقة المطلوب توفّره بشكلٍ أساسي لتأمين القدرة التمويلية للدولة بأقل كلفة ممكنة وجذب الاستثمارات الأجنبية. فمن شأن هذه العوامل أن تسبّب اهتزازاً في ثقة المؤسسات المالية الدولية ووكالات التصنيف، مما يهدّد بانخفاض التصنيف الائتماني وإضعاف القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية الضرورية لتحفيز الطلب الخارجي والنمو وتنشيط التنمية وكبح مشكلة البطالة.

كما أن غياب الموازنة يؤدي إلى إرباكٍ في ضبط عمليات الإنفاق ونقاش الحسابات المالية للدولة وغياب الرؤية الاقتصادية الهادفة، مما يزيد من مستويات الهدر في الطاقات والموارد واقتناص الفرص الاقتصادية.

الجدير ذكره أن البنك الدولي يصنّف لبنان في المرتبة ١٠٤ من أصل ١٨٣ في مؤشر بيئة الأعمال (WBEI)، والذي يصنّف الدول بناءً على المناخ العام للأعمال التجارية السائد في كل منها. ويعتمد هذا التصنيف على متغيّرات يعتبرها أساسية في بيئة الأعمال، وهي: حماية حقوق الملكية، إنفاذ العقود، أنظمة تكلفة النفاذ إلى الأسواق، وفعالية نظام الإفلاس.

في هذا الإطار تراجعت معدلات النمو في لبنان من ٨% ما بين الأعوام ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ إلى ٢% ما بين الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٤، ونتوقع أن يتراوح النمو الفعلي في العام ٢٠١٥ للإقتصاد اللبناني بين ٢% و٢,٥% مع نسب تضخّم لا تفوق ٤%. فرغم هذا الواقع، ما زال لبنان يسجل نموا إيجابيا، على عكس العديد من البلدان العربية، بالأخص البلدان غير النفطية.

في مواجهة هذا الواقع الصعب، يحرص مصرف لبنان على تطبيق سياسة نقدية تقوم على مداميك حقيقية وثابتة. من أهم ركائزها:

- استقرار سعر الصرف
- استقرار الأسعار والسيطرة على التضخم (٤%)
- تعزيز موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية (٣٩ مليار دولار)
- مناعة السوق المالي
- إدارة السيولة (١٦ مليار دولار)
- المحافظة على مستويات الفوائد
- المحافظة على الثقة الائتمانيّة
- المساهمة في خفض الدين العام من خلال فعالية إدارة مصرف لبنان لتمويل الدين

هذا بالإضافة إلى السياسة الاقتصادية التي اتّبعها مصرف لبنان خلال السنوات القليلة الماضية والقائمة على صياغة البرامج التحفيزية للمصارف بهدف توفير التمويل للحاجات الإجتماعية-المعيشية للمواطن اللبناني، وتمويل المكوّنات الإقتصادية للقطاع الخاص، الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي في عملية تحفيز الاستثمار والمبادرة إلى مشاريع جديدة وخلق فرص العمل الأكثر تخصصاً وكفاءة.

وفي عرضٍ موجز لهذه التحفيزات، نذكر أنه بعد استنفاذ المصارف لمعظم الاحتياطي الالزامي لديها بهذا النوع من التسليفات، أطلق مصرف لبنان رزمة تحفيزية في بداية العام ٢٠١٣ تهدف الى تحفيز النمو عن طريق تحريك الطلب الداخلي، وذلك في ظل الأزمة الحاصلة في سوريا وتزايد القلق من الوضعين السياسي والأمني. وقد أدّت هذه المبادرة إلى تعزيز التسليف بالليرة اللبنانية من خلال منح المصارف ١,٤٦ مليار دولار بفائدة ١% بغية إقراضها للقطاعات القيّمة مثل الإسكان والتعليم والبيئة والطاقة البديلة وريادة الأعمال والأبحاث والتطوير والمشاريع الإنتاجية والاستثمارية الجديدة. فقد أفضت هذه التحفيزات إلى آثارٍ إيجابية على صعيد الطلب الداخلي، إذ تبين أن ٥٠% من النمو في الناتج المحلي لعام ٢٠١٣ يعود إلى آثار هذه الرزم

التحفيزية. هذا وقد قام مصرف لبنان بتقديم المزيد من اجراءات الدعم في العام ٢٠١٤ لمساعدة الإقتصاد الوطني المتضرر من استمرار الأوضاع السيئة المحيطة بنا، بالإضافة إلى الاضطراب الداخلي. فترجم ذلك بإصدار تعاميم سمح فيها للمصارف بالاستفادة من الأرصدة المتبقية من حزمة التحفيز السابقة، إضافة الى مبالغ توازي الـ٩٠٠ مليون دولار. وفي العام ٢٠١٥، بادر مصرف لبنان بإطلاق رزمة حوافز جديدة بقيمة توازي المليار دولار، إضافة الى المبالغ المتبقية من العام ٢٠١٤.

III. الواقع الذي يمر به القطاع المصرفي، ما بين التحديات القائمة والأهداف والمشاريع المستقبلية.

قام مصرف لبنان بتطوير نظام مصرفي موثوق يتميز بتقيّده الصارم بالمعايير والمواصفات الدولية المصرفية والمحاسبية. وقد أصبح هذا النظام نموذجاً يحتذى به، وأثبت صوابيته من خلال تمكنه من مواجهة المصاعب التي عصفت بالإقتصاد على المستويين العالمي واللبناني.

ومن أهم ركائز هذا النظام:

- الحرص على سيولة مرتفعة
- تدعيم رسملة المصارف اللبنانية بما يفوق متطلبات بازل-٣ (تجاوزت نسبة الملاءة الـ١٠%)
- اتخاذ جميع التدابير الاحترازية للتحوّط من مخاطر التسليف
- الفصل بين أعمال المصارف التجارية ومصارف الاستثمار
- عدم السماح بإفلاس أي مصرف
- تشجيع عمليات الاندماج بين المصارف
- تشجيع المصارف على التسليف المتوسط الأجل وعلى تطوير المهنية اللازمة لتفعيل التسليف إلى القطاع الخاص (أكثر من ٥١ مليار دولار للقطاع الخاص وحوالي ٣٨ مليار دولار للقطاع العام)
- المساهمة في توسيع رقعة إنتشار المصارف اللبنانية
- السعي إلى بناء الهيكلية التشريعية الكاملة
- تنظيم عمل مؤسسات الصرافة
- الحرص على وضوح وشفافية المؤسسات المالية وغيرها من الوسطاء الماليين
- التشديد على تطبيق مبدأ الإدارة الرشيدة للحد من الإنكشاف على المخاطر
- الالتزام بمعايير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
- المشاركة في تطوير الأسواق المالية وأسواق رأس المال

- التوسّع والتعمّق في تطبيق الرقابة والسلطة التنظيمية على المؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة والصرافة وصناديق الائتمان

أما التحديات القائمة التي تواجه القطاع المصرفي وما يمكن أن تشكّله من تهديدات أو فرص لمشاريع وأهداف مستقبلية، فيمكن إيجازها بالآتي:

- التحوّط الدائم للقطاع المصرفي تجاه دور الشبكات غير الحكومية في التبادلات غير المشروعة العابرة للحدود والمعاملات الجرمية، وفي طليعتها عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يقدّر حجم عمليات تبييض الأموال عالمياً في سنة واحدة بين ٢ إلى ٥ في المئة من الناتج الإجمالي العالمي، أي ما يوازي ٨٠٠$ مليار إلى ٢$ تريليون.
- اتقاء الصدمات الإقتصادية الدولية المرتبطة بالتكامل المالي، ومثالٌ على ذلك الأزمتان الماليتان الآسيوية عام ١٩٩٨ والعالمية عام ٢٠٠٨، عن طريق التقيد بمعايير مالية محافظة وتطبيق الرقابة والسلطة التنظيمية الواعية.
- الإستفادة من الفرص الإستثمارية التي تتيحها المشاريع والأسواق والمؤسسات الإقليمية والعالمية عن تطبيق استراتيجياتٍ تكاملية تبني على الميزة التفاضلية لكل دولةٍ عربية.
- تعزيز الثقافة المالية لدى المستهلك والمستثمر بواسطة توفير المؤشرات والمعلومات الإقتصادية والإحصائية الضرورية لإيجاد البيئة الآمنة لآليات التمويل وإدارة المخاطر وتعزيز الثقة بين المستثمر والمموّل من جهة والمُقترض من جهة أخرى.
- توفير بنيةٍ تشريعية-قانونية ومؤسساتية وتنظيمية عصرية ومتطورة تشكّل البيئة الحاضنة لآليات التمويل وتسهم في تحسين وتبسيط وتسريع إجراءاتها. ومن الإجراءات التي تسهم في إيجاد هذه البنية تطوير قانون الإفلاس، مراجعة قيم ضمانات الائتمان للقروض (تطويرنظام رهن الأموال المنقولة)، إنجاز قانون عصري ومتكامل للمنافسة، إصدار قانون لتنظيم العمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية، إصدار قانون يرعى تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة في الشركات التجارية.
- السعي لإقامة شراكة تقنية-مالية تكاملية بين القطاعين المصرفي والإتصالاتي بهدف مواكبة التطورات التقنية العالمية في هذا المجال والتي تؤدي إلى تعزيز البيئة التنافسية وتخفيض كلفة الخدمات المالية والتخفيف من مشكلة الإقصاء المالي للمستخدمين.

IV. مناقشة أهمية التحويلات المالية الآتية من الخارج وتحديداً من المغتربين اللبنانيين بالأرقام.

رفع البنك الدولي مؤخراً تقديراته لتحويلات المغتربين إلى لبنان إلى ٨,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٤. وعزا هذا الإرتفاع في تحويلات المغتربين إلى لبنان في العام ٢٠١٤ "جزئيًا" إلى

التحويلات المرسلة إلى النازحين السوريين في لبنان من قبل ذويهم في الخارج، فضلا عن تحسّن النشاط الاقتصادي في بعض البلدان الرئيسية التي تستضيف المغتربين اللبنانيين، مثل الولايات المتحدة الأميركية. وبذلك حلّ لبنان في المرتبة الرابعة عشرة عالميًا، وفي المرتبة العاشرة بين الإقتصادات النامية الـ ١٢٥ من حيث تحويلات المغتربين في العام ٢٠١٤. كذلك، صنّف لبنان كثاني أكبر متلقّ لتحويلات المغتربين بين ١٦ دولة عربية وكثالث أكبر متلقّ لها بين ٥٠ دولة ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع. كما وقُدّرت تحويلات المغتربين إلى لبنان بما يوازي ١٧,٨% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٤، وهي النسبة ذات المرتبة الأحد عشر الأعلى عالمياً.

الوتيرة السنوية لهذه التحويلات هي إلى ارتفاع، بالرغم مما شكّله انخفاض سعر البترول من تحدٍ على حركة التحويلات، كون هذا الانخفاض يؤثر على حركة الاقتصاد في الخليج، وهو منبع التحويلات الى لبنان، حيث يشكّل هذا المصدر ٦٠% من اجمالي تحويلات المغتربين. إن هذه الوتيرة هي مؤشر جيد يدل على متانة الوضع المالي والثقة بالنظام المصرفي اللبناني. ففي تقرير حديث للبنك الدولي، ارتفعت نسبة تحويلات المغتربين إلى لبنان من إجمالي تحويلات المغتربين عالميًا من ١,٤% إلى ١,٥% بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، ومقارنة بـ١,٣% في كل من العامين ٢٠١١ و٢٠١٢. كما إستحوذت على ٢% من إجمالي تحويلات المغتربين إلى الاقتصادات النامية في العام الماضي، بعد أن سجّلت ١,٩% في العام ٢٠١٣. كذلك، شكّلت هذه التحويلات ١٧% من إجمالي تحويلات المغتربين إلى الدول العربية في العام ٢٠١٤، مقارنة بنسبة ١٦,١% في العام ٢٠١٣. ومثّلت ٥,٦% من إجمالي تحويلات المغتربين إلى الدول ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع في العام ٢٠١٤، أي بإرتفاع ٠,٤% عن النسبة التي سجّلتها في العام ٢٠١٣.

المغتربون اللبنانيون هم الشريان الحي والركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، لما يملكون من رؤوس أموال بشرية واجتماعية وعلمية وقدرات مالية كبيرة، مما يعطيهم دوراً فاعلاً وبارزاً في دعم الاقتصاد اللبناني، وذلك من خلال التحويلات المالية والاستثمارات التي يقومون بها. أما سبل استخدام هذه التحويلات ومآلها ونسبة تمويلها للمشاريع الانتاجية، فتوفّر معلومات دقيقة عن هذه الجوانب غير متوفّر حالياً. علماً أن توفّر مثل هذه الإحصاءات الضرورية لإعداد الأبحاث والدراسات حول الأدوار التنموية الحالية والإستشرافية للقوة الإقتصادية الإغترابية اللبنانية هو جزءٌ لا يتجزّأ من الجهود المبذولة لصياغة سياسة وطنية شاملة حول الدور التنموي للتحويلات المالية من قبل الجاليات اللبنانية، وكيفية البناء عليه استراتيجياً. وهنا لا بد أن يكون للمصارف اللبنانية دورٌ ريادي في رفد الإمكانيات التنموية للإغتراب اللبناني بالتسهيلات والخدمات المالية المطلوبة.

٧. الليرة اللبنانية... هل هي بخير؟

إن سياسة مصرف لبنان في الحفاظ على استقرار سعر الليرة هي عبارة عن إدارة تعويم (Managed Floating) سعر الصرف، وهو ما يعتمده الكثير من دول العالم. وقد أرست هذه السياسة النقدية التي يتبعها مصرف لبنان منذ أكثر من عقدين نظاما نقدياً مستقراً من خلال إبقاء سعر صرف الليرة اللبنانية ضمن هوامش مناسبة تحافظ على استقرار الأسعار وتسيطر على التضخم. ويعدّ هذا الاستقرار أساسياً للحفاظ على الثقة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وتحفيز الاستثمارات الإنتاجية وتحسين فرص العمل.

وبالرغم من الصعوبات والتحديات التي يواجهها لبنان اليوم، فقد أثبتت الليرة اللبنانية مناعتها نتيجة السياسة المتبعة في مصرف لبنان والتي حيّدت الليرة عن أي أزمات إقتصادية عالمية وحتى عن الأزمات الداخلية والإهتزازات الأمنية، عبر رفع قيمة الاحتياطي الأجنبي لديه، ومن خلال احتياطي الذهب الذي يشكل صمام أمان. والأمر اللافت في تطبيق هذه السياسة أنها لم تؤدّ إلى سلبيات تذكر، إن على صعيد سوق القطع أو استقرار الفوائد، وهذا يدل على توفّر عامل الثقة.

بالإضافة إلى اتخاذ مصرف لبنان كل التدابير اللازمة للمحافظة على التوازن في السيولة، على نحو يحول دون حصول ضغوطات او ردود فعل سلبية قد تنجم عن فائض السيولة بالليرة، هدفت سياسة مصرف لبنان أيضا الى الإستمرار في تأمين ملاءة الدولة اللبنانية مع تجنّب عامل التضخم والحفاظ على سلامة ميزانيته، ضمن ممارسة واجبه القانوني وهو المحافظة على الاستقرار التسليفي. إذ من الأهمية بمكان ألا تتعثر الدولة، نظرا لآثار ذلك على القطاع المصرفي وسمعة لبنان، المعروف عنه سداده للديون والفوائد ضمن المهل القانونية. فهذه السمعة تعتبر رصيداً مهماً للوطن، وتلعب دوراً مؤثراً في سعر صرف الليرة وفي قاعدة الفوائد في لبنان، كما تخفف من المخاطر على الوضع الائتماني ككل.

لكل هذه الأسباب، من الطبيعي أن يستمر مصرف لبنان في تطبيق هذه الآليات والسياسات وتأمين التضافر بينها، وبالتالي فاستقرار سعر صرف الليرة اللبنانية هو هدف استراتيجي محقق.

VI. التقلبات الحادة التي تشهدها العملات العالمية (اليورو, الروبيل الروسي...) وعلاقة لبنان بهذه التقلبات.

انطلاقاً من سياسة مصرف لبنان في الحفاظ على استقرار سعر الليرة عبر إدارة تعويم (Managed Floating) سعر الصرف، وذلك عبر ربطها عملياً بسعر صرف الدولار الأميركي، فإن سعر صرف الليرة لم يتأثر بالتقلبات التي شهدتها بعض العملات العالمية الأخرى، محافظاً على

استقراره التاريخي. ومن فوائد هذا الواقع، ارتفاع القيمة الشرائية لليرة اللبنانية تجاه بعض السلع والمنتجات الأجنبية التي شهدت دول منشئها انخفاضاً في قيم عملاتها. هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدل توظيف العمالة بسبب انخفاض تكاليف العمالة، مما أدى في المحصلة النهائية إلى تراجع أسعار منتجات وخدمات الشركات.[1]

[1] ورد ذلك في تقرير أصدره بنك "كريدي أغريكول" الفرنسي.